الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي
اشرف في العقل فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير
مبدا للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدا
للفلك الاعظم قال الامام في الملخص انهم ضبطوا اشارة اعتبروا
في العقل الاول جهتين وجوبه وجعلوه علة للعقل الثاني في
وامكانه وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر بدلها تعقله لوجوده
وامكانه علة لعقل وفلك تارة اعتبر وافيه كثرة من ثلثة او اربعة
وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وقالوا يصدر عنه
بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عقل وباعتبار وجوبه
بالغير يصدر نفس وباعتبار امكانه يصدر فلك وتارة من اربعة
او خمسة اعتبر تلك الغير وجعلوا الامكان علة لهيولى الفلك وعلة
علة الصورة واعترض بما سبق الاشارة اليه من ان مثل
هذه الكثرة لو كفى في ان يكون الواحد مبدا للمعلولات الكثيرة
فذات الواجب تعالى يصلح لان يجعل مبدا للممكنات باعتبار
ما فيه من كثرة السلوب والاضافات من غير ان يجعل بعض معلولاته

الأول ٩

معلولاته واسطة في ذلك ويحكم بان الصادر الاول عنه ليس
الا واحدا واجيب بان السلوب والاضافات لا تثبت
الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور
وردّ بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها
يتوقف على تعقل الغير فلا دور والظاهر ان سلب شيء
عن شيء لا يتوقف على تحقق شيء من الطرفين واما الاضافة
بين الشيئين فلا تتصور تحققها الا بعد تحققهما ويمكن ان
يبين كيفية تكثر الجهات المقتضية للامكان صدور الكثرة
عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بان يقال اذا فرضنا المبدأ
الاول وليكن ا وصدر عن شيء واحد وليكن ب فهو
في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر عن ا بتوسط
ب شيء وليكن ج وعن ب وحده شيء وليكن د
فيكون في ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما على
الآخر وان جوزنا ان يصدر عن ب بالنظر الى ا شيء آخر
فصارة في ثانية المراتب ثلثة اشياء ثم من الجائز ان يصدر
عن ا بتوسط ج وحده شيء وبتوسط د وحده ثانيا
وبتوسط ج د معا ثالث وبتوسط ب ج رابع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)